ما ليس بجرم ولا عرض على القول بوجوده هو حادث بدليل
الاجماع وهو الصحيح ويصح اثبات حدوثه بالدليل العقلي
الا انه ضعيف لانه تمسك بعكس الدليل وفي عبارة والملازم
هنا مساو للملزوم فينتج الضروب الاربعة مع عدم تعيين
المماثل كما هو في عبارة الشيخ حيث قال لو ماثل شيا منها
واما ان قلنا لو ماثل الاجرام والاعراض لكان حادثا فيكون اللازم
اعم لان ما ليس بجرم ولا عرض على القول بوجوده هو حادث
وليس بماثل فان قيل اللازم على المماثلة احد امرين اما قدم
الحادث او حدوث القديم فكيف يجعل المولف الحدوث اللازم
هو على الخصوص فالجواب ان المماثلة هنا مقيدة بما فسرها
به في المستحيلات حيث قال والمماثلة للحوادث بان يكون
جرما او عرضا يقوم بالجرم فقوله هنا لو ماثل شيا منها اي
بان يكون جرما او عرضا ولا شك ان المماثلة بهذا المعنى
تستلزم الحدوث على الخصوص وما ذكره السايل انما هو
في مطلق المماثلة الصادقة بان يكون من جنسها او تكون
من جنسه وفي عبارة قوله لو ماثل شيا منها ملزوم لكان
حادثا مثلها لازم بيان الملازمة لوجوب استوا المثلين
الاستثنايية لكن الحدوث على الله محال بيانها لما مر من وجوب
قدمه واذا بطل اللازم الذي هو الحدوث بطل ملزومه
الذي هو المماثلة واذا بطل الملزوم وجب ان الاله مخالف
وهو المطلوب واما برهان قيامه تعالى بنفسه فلانه لو احتاج
الى محل لكان صفة والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا
المعنوية ومولانا عز وجل يجب اتصافه بها فليس بصفة
ولو

ولو احتاج الى مخصص لكان حادثا كيف وقد قام البرهان على
وجوب قدمه تعالى وبقايه قد سبق ان القيام بالنفس مركب
من جزيين الاستغنا عن المحل والمخصص فذكر الشيخ دليلا
لكل واحد اما الاستغنا عن المحل فلانه لو لم يكن مستغنيا عنه
لكان صفة محتاجا المحل اذ لا واسطة ولو احتاج الى المحل لكان
صفة الان الشيخ حذف الملزوم الاول لوضوحه وجعل اللازم
ملزوما وركب عليه لازما وحذف بيان الملازمة وحذف
الاستثنايية وحذف بيانها واشار لبيانها فقال لو احتاج الى
محل لكان صفة وبيان الملازمة لا يحتاج الى المحل الا الصفة
والذات لا تحتاج الى ذات تقوم بها ولو كانت الذات تقبل ان
تقوم بها ولو كانت الذات تقبل ان تقوم بذات اخرى لما عرفت
ذات عن هذا القبول لانه نفسي فيلزم ان لا تعري ذات عن
ان يقوم بها ذات ثم هذه القايمة بغيرها لابد ان يقوم بها
غيرها ثم كذلك فيودي الى ما لا نهاية له في الوجود وذلك
محال فتعين انه لا يحتاج الى محل الا الصفات لكن كونه صفة
محال وهذه الاستثنايية وبيانها اشار له الشيخ على وجه الدليل
الاقتراني من الشكل الثاني الذي الحد فيه مكررا في المحمولين
فقال والصفة لا تتصف بصفات المعاني ولا المعنوية وهذه
هي الكبرى قدمها والصغرى هي قوله ومولانا عز وجل الخ
واصل الكلام الله يجب اتصافه بصفات المعاني والمعنوية ودليل
هذه الصغرى ما يأتي من برهان القدرة وسايرالمعاني والصفة
لا تتصف بصفات المعاني والمعنوية وهذه هي الكبرى ودليلها
ان الصفة لو قبلت ان تتصف بصفة وجودية او لازمة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)